

استبيان على الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر

نتائج محافظة الكرك

الأربعاء 23 كانون الأول، 2015



إضاءات

5,513 أعمال صغيرة

ومتناهية الصغر

11% إناث

10/7 مسجل

خمس سنوات

300 دينار أرباح

11% تستخدم الكمبيوتر

انتساب أقل من 12%

نظرة سلبية للأزمة السورية

تشكل الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الغالبية العظمى= يوجد حوالي 5,513 منها في الكرك. 3/10 هي عبارة عن مؤسسات فردية، وحوالي الثلثين يعمل في مجال البيع بالتفرقة والتجارة.

يسيطر الذكور على الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر = تملك الإناث 11% فقط من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك. تكسب الإناث أقل من الرجال في هذه الأعمال بشكل عام، كما أنهن يعملن خارج المنزل بشكل أقل، و احتمال العمل بسبب الحاجة لدى الإناث أكبر منه مقارنة بالرجال.

الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر موجودة على الورق = على الرغم من أن أغلب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لا تدفع ضرائب، وأن معظمها لا يوظف عمالاً، إلا أن 70.8% منها مسجلين لدى وزارة الصناعة والتجارة.

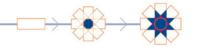
الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر ناشئة = يبلغ معدل وجودها في السوق خمس سنوات ونصف. أصحاب 88.3% يثقون بأنهم سيبقون على أعمالهم لثلاث سنوات قادمة على الأقل.

تصارع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر للبقاء = يبلغ معدل أرباح الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك 300 دينار شهرياً (الرقم عادة لا يشمل الأعمال التي تواجه خسائر). 60.4% منها تخسر أو تصارع للعيش بشكل

تعد الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر غير حاضرة من الناحية التقنية = تستخدم 10.9% فقط من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر أجهزة كمبيوتر في عملها. 17% يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي سواء في العمل أو لأغراض شخصية.

تفتقر الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لقوة الجماعة = الانتساب للنقابات والجمعيات ضعيف جداً. مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناء المتمثل بالغرف التجارية والصناعية، فإن نسبة الانتساب من قبل النقابات المهنية والمجموعات التجارية والجمعيات لا يتعدى 12%.

لا ترى الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الأزمة السورية بعين الإيجابية = 7.9% فقط من مالكي الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الأردنيين في الكرك برون أزمة اللاجئين السوريين في المملكة كفرصة، 6.1% منهم فقط يشغل عمالة سورية.

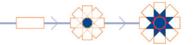




جدول المحتويات

ضاءات	2
قدمة	
لخصائص السكانية العامة	
عقود	18
لقوى العاملة	19
داء المؤسسات	
لحصول على تمويل	26
لأنظمة والعمليات والشبكات	30
لسياسات والتعليمات	33
ثمة اللاحئين السوريين	

تم جمع البيانات باستخدام ملف بيانات "new_lens_usa_fix_pswt.sav" تم جمع البيانات باستخدام ملف بيانات





مقدمة

عن مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتتمية الدولية

يشجع مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، والذي يمند لخمس سنوات، النمو الاقتصادي طويل الأجل وتطوير التنمية في المجتمعات الأقل حظاً في الأردن. يساعد المشروع في دمج التنمية الاجتماعية المحلية مع مبادرات النتمية في القطاع الخاص لخلق فرص عمل ونمو مستدام شاملاً بذلك النساء وفئة الشباب.

يُعنى الأسلوب المنهجي لمشروع مساندة الأعمال المحلية بتطوير الشبكات الإقتصادية المحلية والإقليمية ضمن بيئة داعمة للأعمال بالإضافة الى تطوير بيئة تتافسية ومستدامة وتنمية الأعمال الصغيرة ومتتاهية الصغر.

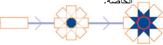
عن الاستبيان

على الرغم من سيطرة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر¹ على الاقتصاد الأردني، إلا أن المعلومات المتوافرة عنها قليلة جداً. لذلك، أجرى المشروع استبياناً عليها في 2014 – 2015 بهدف الوصول إلى فهم أفضل لهذه الفئة وتقبيم العقبات الرئيسة التي تواجهها، بالإضافة إلى فرص النمو لديها. تغطي هذه الدراسة الخصائص السكانية العامة، واتجاهات القوى العاملة، وأداء المؤسسات، ومدى الوصول إلى التمويل، والعمليات والشبكات، بالإضافة إلى تأثير الأزمة السورية.

ينحصر تركيز هذا التقرير على النتائج التي تم الحصول عليها من محافظة إربد. تم الحصول على النتائج من الاستبيان الذي أجراه مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث يمكن تعميمها على كافة الأعمال الصغيرة ومتاهية الصغر الواقعة في المنطقة الجغرافية المحددة².

يتكون الاستبيان من 86 سؤالاً من معاينة مزدوجة وبتقسيم طبقي. تعكس البيانات التي تم جمعها معلومات عن جميع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر التي تتشط في عمان و الزرقاء وإربد والكرك والطفيلة والعقبة 3. لم توضع هذه الدراسة لتكون على المستوى الوطني، لكن المحافظات التي تمت عليها تشمل (60%) من سكان المملكة ككل.

³ يشمل مصطلح "عمان " في هذا البحث البلديات الواقعة في العاصمة عمان باستثناً ء أمانة عمان الكبرى .أما العقبة فهي تعني محافظة العقبة باستثناء سلطة منطقة العقبة الاقتصادية لخاصة.



¹ بالنسبة لهذا البحث، فإن الأعمال متناهية الصغر هي تلك التي تشغّل أقل من 10 أشخاص بدوام كامل (دون حساب صاحب العمل). أما الأعمال الصغيرة فهي تلك التي تشغّل ما بين 10 -49 شخصاً بدوام كامل بحسب معايير مشروع مساندة الأعمال المحلية.

² بالرغم من أن النتائج تعكس حال الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر ضمن كل منطقة جغرافية، فإنه لا يمكن تجزيء النتائج بشكل أكبر على المستوى الجغرافي دون المخاطرة بمدى هامش الخطأ المقبول. يعود ذلك إلى تصميم التجمعات السكانية من الأساس.



تم تصميم الاستبيان باستخدام العينية الاحتمالية على مرحلتين. شملت المرحلة الأولى اختيار 977 تجمعاً جغرافياً بشكل عشوائي من المقاطعات في كل منطقة. من هذه العينة التي تضم 977 تجمعاً، تم التواصل مع 97,347 عائلة بشكل مباشر من خلال مقابلات شخصية، حيث قالت 10,197 منها أنها تملك مشروعاً. تم بعد ذلك اختيار عينة فرعية تتكون من 6,385 مشروعاً بتقسيم حسب المحافظة. تم بعدها استبيان 4,721 بنجاح (981 منها في محافظة الكرك).

يركز التقرير حصرياً على نتائج محافظة الكرك، فتم الحصول على جميع النتائج من استبيان على الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لمشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتتمية الدولية، ويمكن تعميمها على جميع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر المشمولة في هذه الحدود الجغرافية⁴.

⁴على الرغم من أن النتائج تمثل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر لكل منطقة جغرافية، الا انه لا يمكن تصنيفها على مستوى حُبيبي من غير التأثير على مستويات الخطأ الاستبياني المقبولة، ويعود ذلك لتصميم التجمع.



الخصائص السكانية العامة

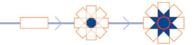
خصائص المؤسسات

بناء على الأبحاث التي أجريت خلال الاستبيان فإن هناك حوالي 715 من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في محافظة الكرك⁵. الغالبية العظمى من هذه الأعمال، (91.7%)، مملوكة من قبل ذكور.

نتماشى النسبة بين الذكور والإناث من ناحية الملكية مع الأرقام الحكومية بشكل عام. تشكل نسبة العاملات الإناث في سوق العمل الأردني (13%) من المجموع العام بحسب دائرة الإحصاءات العامة. وبحسب البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، فإن 1 فقط من كل 10 أعمال في الكرك تديرها أو تعمل بها امرأة.

الخصائص السكانية (الكرك)	عينة	العدد	التقريبي للسكان 6
	N=986	N=5,513	النسبة من المجموعة %
حسب القطاع المستهدف			
التصنيع الغذائي	433	1956	%35.5
النقل	87	369	%6.7
السياحة	67	391	%7.1
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	30	162	%2.9
أخرى	369	2635	%47.8
حسب الجنس			
ذكر	840	4898	%88.9
أنثى	146	614	%11.1

⁷ تم معاينة أربعة قطاعات في هذا التقوير وهي السياحة و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والتصنيع الغذائي. تم وضع هذه التصنيفات على أساس التصنيف الصناعي القياسي الدولي-4 التي تم جمعها خلال الاستبيان والتي تعتبر البيانات الأساسية التي يتم البناء عليها عند تناول القطاعات الأربعة والطريقة التي سيتعامل من خلالها مشروع مساندة الأعمال المحلية مع تلك القطاعات.



⁵ يمثل المجموع عدداً تقريبياً لعدد ملأك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر دون حساب أكثر من عمل في الملاك ممن لديهم أكثر من عمل واحد. يبين الاستبيان أن لدى 30.5% من ملاك الأعمال في الكرك مشروع ثاني، وبناء عليه فإن عدد الأعمال أكبر من عدد الملاك. تنل الأعداد والنسب المستخدمة مع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في هذا التقوير على عدد الملاك وليس الأعمال ذاتها.

⁶ تدل عبارة العدد التقريبي للسكان في هذا التقرير على العدد المطلق لملاك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك، مقرب باستخدام تضمين الاحتمالات من عينات عشوائية. إن تعريف "السكان" الإحصائي هذا لا يمت بصلة للتعريف الشائع للمصطلح الذي يدل على عدد السكان في مكان ما. تستخدم N للدلالة على العيد التقريبي للسكان، بينما تستخدم n للدلالة على العينة التعريف الشائع للمصطلح الذي يدل على عدد السكان في مكان ما. تستخدم للدلالة على العدد التقريبي للسكان، بينما تستخدم n الدلالة على العينة التعريف الشائع للمصطلح الذي يدل على عدد السكان في مكان ما. تستخدم الدلالة على العدد التقريبي للسكان، بينما تستخدم n الدلالة على العينة التعريف الشائع للمصطلح الذي يدل على عدد السكان في مكان ما. تستخدم الدلالة على العدد التقريبي للسكان، بينما تستخدم n الدلالة على العرب التعريف التعريف الدلالة على العرب التعريف التعرب التعريف التعرب التعريف التعريف التعريف التعرب التعرب



من بين القطاعات الأربعة التي يستهدفها مشروع مساندة الأعمال المحلية، يستحوذ قطاع التصنيع الغذائي على أكبر حصة بنسبة (35.5%) في الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك. تأتي السياحة في المركز الثاني بنسبة (7.1%)، متبوعاً بالنقل بنسبة (6.7%) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة (47.8%).

لدى الكرك عدد من القطاعات الفرعية التي تعد أكثر أهمية. فمقارنة بنواحي أخرى تم اشتمالها بالاستبيان، تبين أن الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر بالكرك على الأغلب تكون في مجالات بيع الطعام والمشروبات ومنتجات التبغ، والانتاج الحيواني، وزراعة المحاصيل الدائمة، تصنيع المواد الغذائية (المشروبات)، والتعليم الخاص وتصنيع وحفظ الفواكه والخضروات8.



القطاعات المستهدفة في محافظة الكرك

تجارة التجزئة الصناعة التحويلية أخر التصنيفات الرئيسية بحسب رموز التصنيف الصناعي القياسي الدولي- ٤

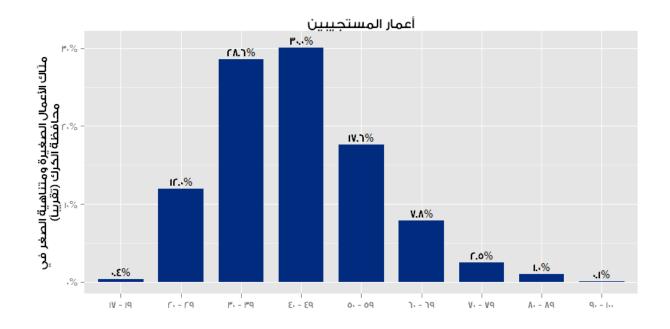
يوضح الجدول الشجري أعلاه الأحجام النسبية لكل فئة أعمال حسب رموز التصنيف الصناعي القياسي الدولي- 4. يمثل البيع والتجارة أكبر قطاع بنسبة (63.5%)، ويتبعه قطاع الصناعة بنسبة (11.6%).

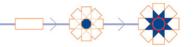
⁸ بسبب العدد الكبير لفئات مجموعة رموز التصنيف الصناعي القياسي الدولي ولقلة وجودها في البيانات، تم عمل إجراء البحث لإيجاد القطاعات المثيرة للاهتمام باستخدام تقنيات تعليمية راحصائية مثبتة عير خذ العينات مرة أخرى، مما يتيح المجال لرفض العلاقات الزائقة.



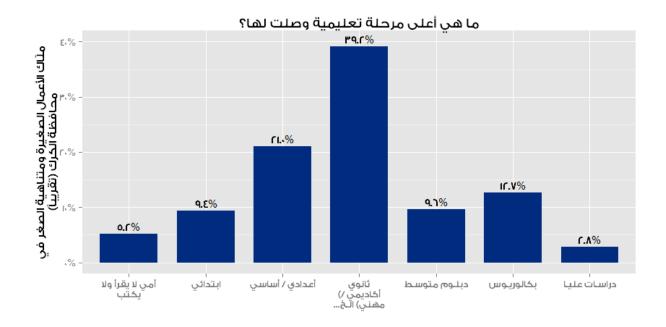
خصائص المستجيبين

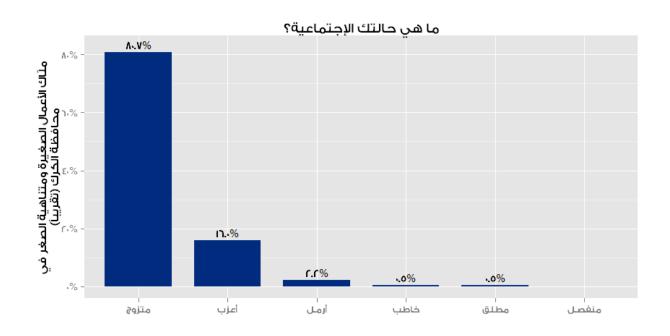
يكون مالك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك بشكل عام متزوج، وفي الثانية والأربعين من العمر، وبمستوى أكاديمي عند التعليم الثانوي. لدى (66.9%) من هؤلاء الملّك عائلة متوسطة الحجم (4-7 أفراد)، ولكن لدى نسبة كبيرة من مالكي الأعمال بالكرك عادة ما يكون ملّك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الذكور هم مصدر الدخل الرئيس لعائلاتهم مقارنة بالملّك من الإناث اللواتي نادراً ما يكونون مصدر الدخل في عائلاتهم.

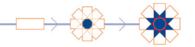




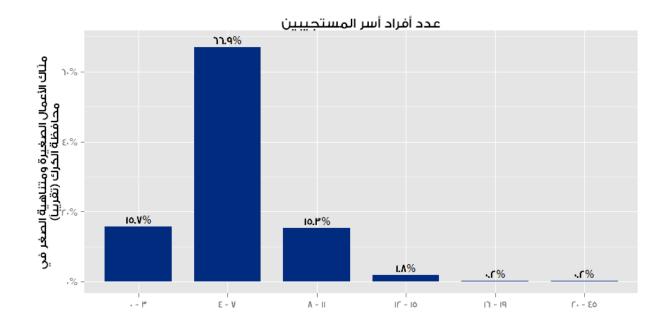


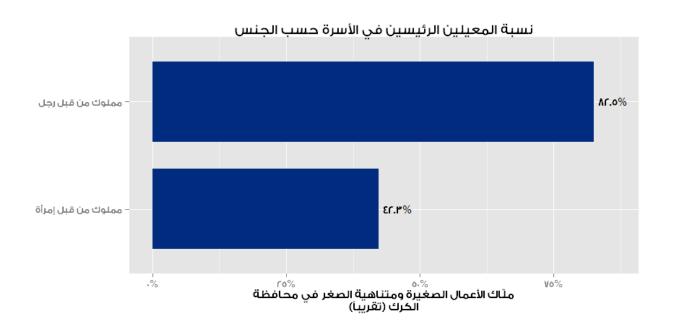


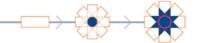










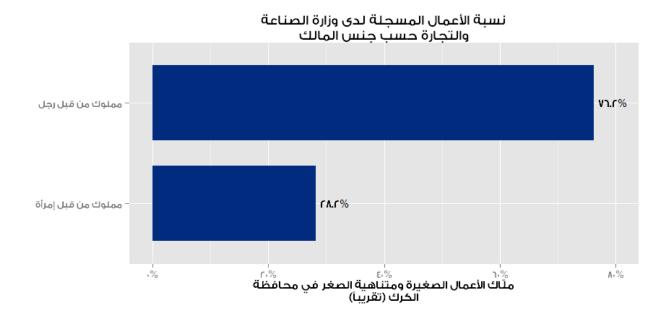




التأسيس والتسجيل واستمرارية الأعمال

يظهر التقرير أن الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الاعتيادية والقائمة اليوم في الكرك تأسست عام 2010 (2008 في باقي محافظات الشمال). يثق (88.3%) من أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك أنهم قادرون على الاستمرار خلال السنوات الثلاث القادمة.

عدد الأعمال المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تخطى التوقعات، فقد تبين أن (70.8%) من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بالكرك مسجلة لدى الوزارة. وتعد نسبة التسجيل أعلى بكثير لدى الشركات المملوكة من قبل الذكور (76.2%) مقابل (28.2%) للشركات المملوكة من قبل النساء. وبشكل عام، تكون الشركات المسجلة أقدم من الشركات غير المسجلة بما يقارب العامين.

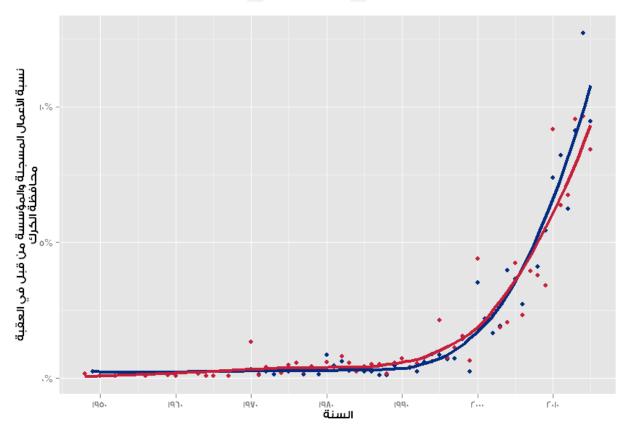






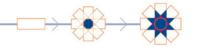
تأسيس وتسجيل الأعمال القائمة حاليآ





يبين الجدول أعلاه معدل تسجيل الأعمال حسب السنوات. تم تأسيس وتسجيل جميع الشركات المسجلة في نفس العام. يعلَّل المنحنى التصاعدي لعدد الأعمال المسجلة مع مرور الوقت بثلاثة عوامل أ) الزيادة بعدد السكان في الأردن، ب) المبادرات الحكومية لزيادة الوعي وتبسيط عملية التسجيل، ج) الأعمال السابقة لم يتم ادراجها بالاستبيان. يدل العامل الثالث ضمناً أن الأعمال التي كانت موجودة في الماضي لكنها أقفات أبوابها تستثنى تلقائياً من العينة. قد يكون هؤلاء قد قاموا بتصفية أعمالهم لأسباب مالية أو لوفاة ملّكها.

أما بالنسبة للأسباب التي دفعت هذه الأعمال للتسجيل، فهناك ثلاثة. أولهم هو أن التسجيل إجباري نظراً لطبيعة عملهم (41.5%). ثانياً، خوف أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر من الغرامات أو من الحكومة و الشرطة (39.9%). لم يتم اعتبار أسباب أخرى مثل الدعم الحكومي أو تواجد التأمين و الحماية الرسمية، أو الحصول على التمويل على أنها محفزة كفاية لتسجيل الأعمال.



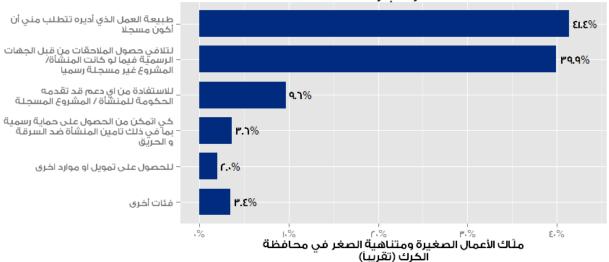


مشروع مساندة الأعمال المحلية

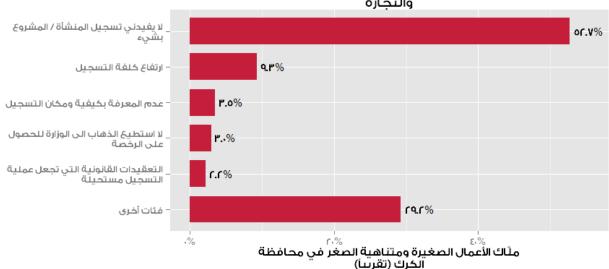
Local Enterprise Support Project

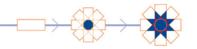
ومن ناحية أخرى، كان التفسير الوحيد لعدم التسجيل من قبل نصف الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر هو أنهم لا يروا أي فائدة من تسجيل شركتهم بشكل رسمي (55.3%). (20.5%) من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر غير المسجلة أجابوا "أخرى" عند سؤالهم عن السبب، بينما (55.3%) أجابوا بأنه لا يوجد أي محفزات تدفعهم للتسجيل، و (11%) يعتقدون أن التسجيل عملية مكلفة.





السبب الرئيسي لعدم التسجيل في وزارة الصناعة والتحارة







الأعمال الموسمية

من بين جميع الأعمال التي تم سؤالها، أجاب (85.7%) أن أعمالهم غير موسمية. فالأعمال التي تعتبر موسمية هي على الأرجح الأعمال المملوكة من قبل إناث والأعمال المنزلية وأيضاً الأعمال غير المسجلة.

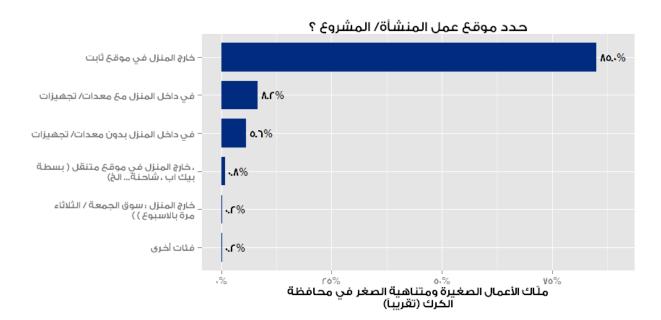
ساعات العمل

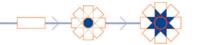
تغطي (61.9%) من الأعمال أكثر من 49 ساعة عمل الموصى بها أسبوعياً. يوجد هذه الميل لساعات العمل الطويلة في قطاع النقل. تميل الأعمال المسجلة للعمل لساعات طويلة أيضاً.

مواقع الأعمال

تعمل غالبية الأعمال الموجودة في الكرك من مواقع ثابتة خارج المنازل (85%) ينطبق هذا الحال على الشركات المملوكة من قبل كلا الجنسين وفي جميع القطاعات، ولكن النسبة أقل للأعمال المملوكة من قبل إناث، فالذكور هم الأكثر احتمالية للعمل من مواقع ثابتة خارج المنزل بمعدل 2.2.

عند إجراء مقارنة دقيقة، نجد أن (13.8%) من أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر يعملون من البيت، وأن غالبية هؤلاء هم من الإناث التي بلغت نسبتهم (58.1%) مقابل (8.2%) للذكور. تعد بعض القطاعات أكثر قابلية لأن تكون منزلية من بعضها الأخر، مثل الانتاج الحيواني، وصناعة وحفظ الخضروات والفواكه، وصناعة مشتقات الحليب، والبناء والتشطيبات، والبيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة بالإضافة للتعليم في مرحلة ما قبل الابتدائية. من الجدير بالذكر أن معظم هذه الأعمال المنزلية تملك تجهيزات خاصة بالأعمال في المنزل مما يعني أنها ليست أعمال عادية وتتطلب رأس مال.

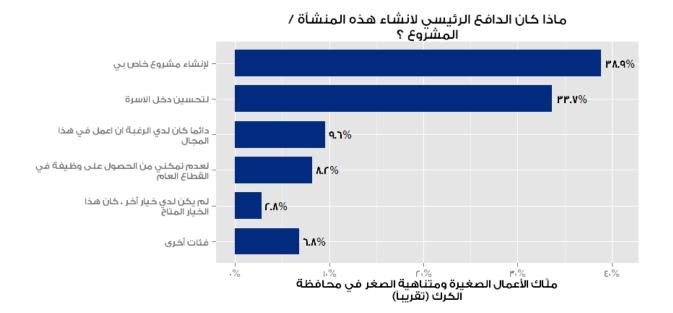






الحافز للعمل

تعتبر الرغبة بانشاء عمل خاص الحافز الأكبر لإنشاء الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لدى سكان الكرك (38.9%) أما السبب الثاني فهو توفير مصدر رزق للعائلة (33.7%). السبب الثالث هو الرغبة بالعمل في المجال (9.6%).



استملاك أكثر من عمل

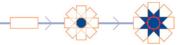
لدى (30.5) من ملّك الأعمال في الكرك أكثر من عمل واحد. ففي الدراسة التي شملت المحافظات، تبين أن ملّك الأعمال في المحافظات الجنوبية هم 3 مرات أكثر احتمالية في امتلاك عمل أخر من المحافظات الشمالية. وتبين أيضاً أن الذكور أكثر احتمالية بامتلاك عمل أخر من الاتاث بمعدل 1.2 مرات.

الملكية القانونية للأعمال

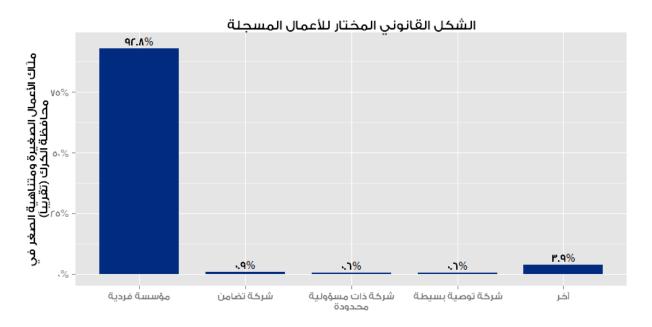
تعتبر ملكية (76.8%) من الأعمال في الكرك ذاتية، بينما (6.7%) مملوكة من قبل أحد الذكور في العائلة، و (4.6%) من قبل أحد الذكور من خارج العائلة.

الشكل القانوني

يعتبر غالبية ملّك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر المسجلة أصحاب مؤسسات فردية (92.8%) بينما يتوزع الآخرون بين شركات التضامن (0.9%) أو شركات ذات مسؤولية محدودة (0.6%).







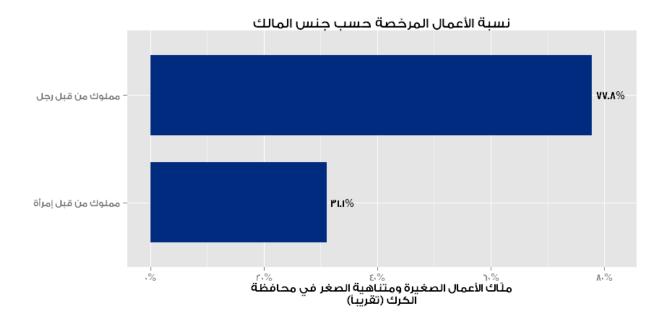
الترخيص

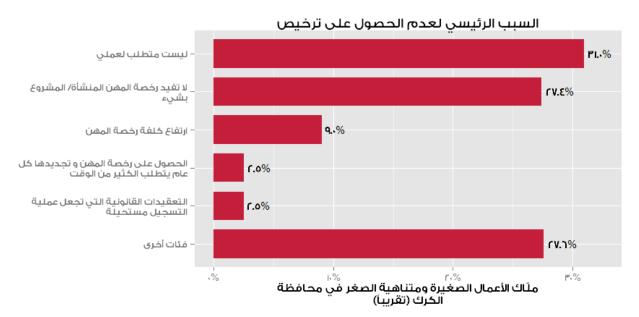
غالبية الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر مرخصة لدى البلديات التي تتبع لها، ولكن هناك نسبة بسيطة (3.5%) مسجلة لكن غير مرخصة وأخرى مرخصة لكن غير مسجلة (5.3%). يدل هذاعلى ثلاثة أمور: 1) سوء تفاهم. 2) وجود رخصة بلدية منتهية. 3) وجود رخصة غير رسمية أو غير مشروعة من البلدية. وكما هو متوقع، نسبة الأعمال المنزلية غير المرخصة عالية.

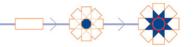
والأسباب الرئيسية وراء عدم الحصول على ترخيص هي عدم وجود ضرورة للترخيص حسب طبيعة العمل (31%) أو عدم وجود فوائد منه (27.4%). وأجاب أكثر من ربع المستجيبين بخيار "أخرى" حين سئلوا عن السبب وقد يعود ذلك لعدم رغبتهم بقول الحقيقة بخصوص سؤال قد يكون تجريمي.









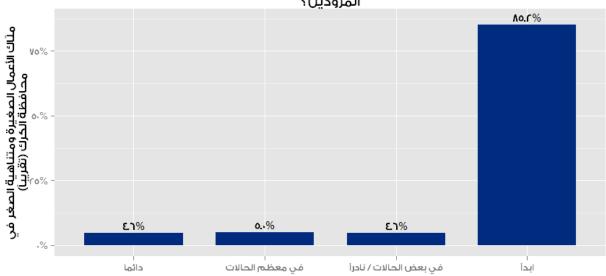


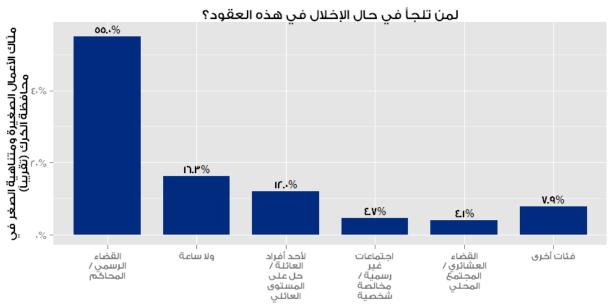


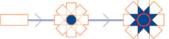
العقود

عند سؤال الأعمال عما إذا كانت توقع عقوداً، أجابت الأغلبية العظمى بالنفي (85.2%). قال (9.6%) فقط أنهم يوقعون عقوداً، سواء غالباً أو دائماً. أما في حال حدوث خلاف على العمل، أجاب أكثر من النصف (55.5%) بأنهم يلجؤون لإجراءات قانونية، وتعد هذه النسبة أعلى بكثر من تلك التي في عمان واربد والزرقاء مما يدل على ثقة أكبر بالقضاء في الكرك. (16.3%) قالوا أنهم لن يفعلوا شيئاً، بينما قالت نسبة قليلة (4.7%) أنها ثقيم اجتماعات غير رسمية، وحصلت تدخلات العائلة على نسبة أكبر بلغت (12%).









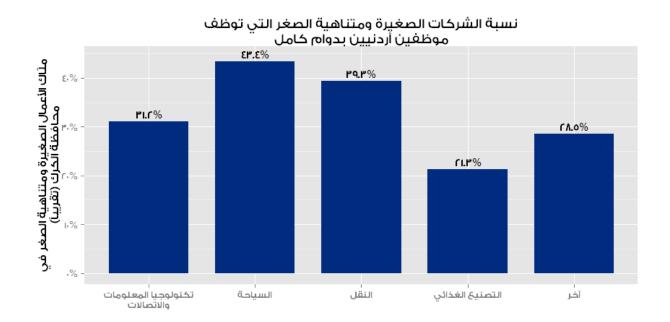


قوى العاملة

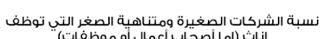
ثلث الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك (33.5%) توظف عمالة. (27.9%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك توظف عاملين أردنبين بدوام كامل، (14.8%) من نصف هذه الأعمال توظف عامل واحد قفط بدوام كامل، و (7.4%) توظف عاملين، و (5.5%) توظف عمال أو أكثر. (9.2%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر توظف عمال بدوام جزئي، ثلثيهم فقط يوظف عامل واحد.

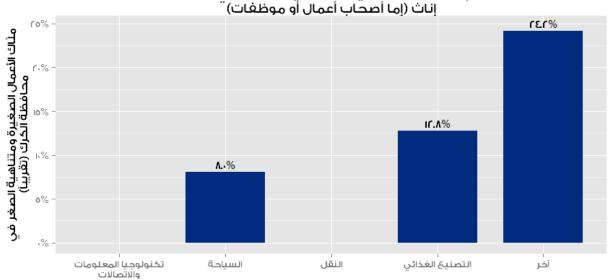
توظيف الإناث يعتبر نادر الحدوث بالكرك فنسبتهم وصلت (5.8%) فقط في الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، مقارنة بالذكور (23.5%). بعض القطاعات الفرعية المعروفة بتوظيف النساء هي التعليم والأنشطة الخدمية الأخرى والأنشطة الطبية التي تشمل طب الأسنان، بالإضافة الى السكرتارية.

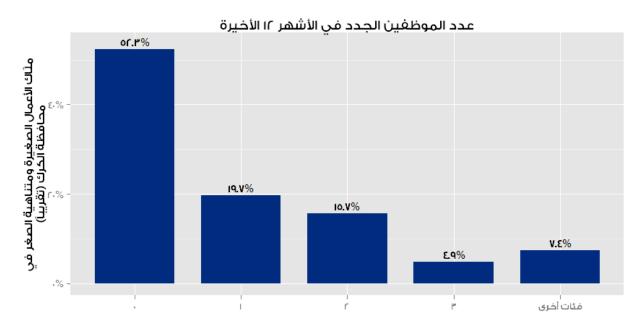
تبين أن نصف الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لم توظف أحداً خلال العام الماضي. وظفت (19.2%) موظفاً واحداً فقط. وقالت (6.2%) من الأعمال بالكرك أنها وظفت أشخاصاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً.











التوظيف وابقاء الموظفين

قامت (40%) من الأعمال من التي توظف عمالة بتوظيف 1-3 أشخاص خلال العام الماضي. قال (74.9%) منها أن جميع الموظفين بقوا في عملهم خلال العام الماضي. أما اولئك الذين فقدوا موظفين فقالوا أن الأسباب بشكل عام لذلك إما شخصية أو للالتحاق بعمل في القطاع الحكومي أو لتأسيس عملهم الخاص.





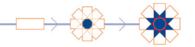
سبب الرئيس لفقدان الموظفين (الكرك)	كامل العينة
	N=464
خصىي	%29.5
التحاق بوظيفة في القطاع العام أو الحكومي	%23.4
ك لتأسيس عمله الشخصي	%9.5
طلبات الراتب عالية	%6
التحاق بوظيفة عند أحد المنافسين براتب أعلى	%5.3
رى (تم جمع الاجابات الأخرى في فئة واحدة)	%28.7

تدريب الموظفين

تبلغ نسبة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقدم تدريباً داخلياً لموظفيها، (26.2%) فقط، ويكون التدريب عبارة عن تدريب فني أو إشراف بسيط. كما تبين أن نسبة التدريب الخارجي تبلغ فقط (9.1%).

الأعمال التي قدمت تدريباً * (الكرك)	داخلي	خارجي
	%26.2	%9.1
	N=484	N=172
تدريب فني/تقديم نصح فيما يخص القطاع الصناعي	%21.8	%7.8
إشراف ونصح بسيط	%20.4	%5.4
مساعدة في التسويق ومعلومات عن السوق	%12.1	%4.5
تدريب إدارة أعمال	%10.6	%4.9
الموارد البشرية/ مهارات أساسية	%6.7	%3.7
حفظ السجلات	%6.0	%3.3
أخرى	%7.9	%4.2

^{*} مجال التحليل يشمل فقط الأعمال التي توظف عمالة (مجموعها بلغ 1,849)





المساعدات الخارجية

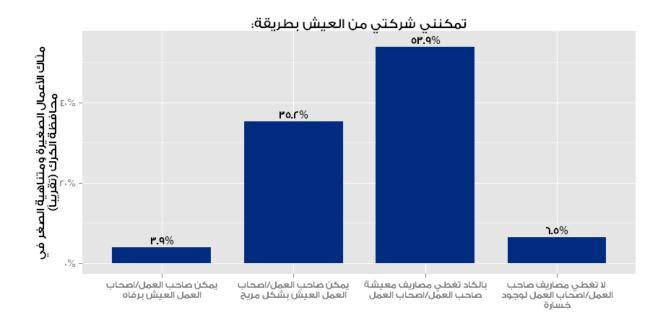
تلقت فقط (4.3%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك مساعدات فنية 10 . نسبة قليلة منهم تلقت مساعدة 11 من قنوات غير رسمية (4.2%)، أو من جهة مانحة (1.1%)، أو من مركز تقديم خدمات أعمال (1%)، أو من الحكومة (0.9%) أو من شركة خاصة (0.8%).

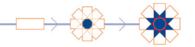
¹⁰ تم عرض الأسئلة المتعلة بالمساعدة الفنية على أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الذين يوظفون عمالة بسبب مشكلة بالأجهزة اللوحية.



أداء المؤسسات

قال (60.4%) من ملّاك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر أنهم إما يخسرون المال أو يصارعون للحصول على حياة كريمة، فيما قال (60.4%) فقط أنهم قادرون على العيش براحة بفضل أعمالهم، بينما (3.9%) فقط منهم قالوا بأن أعمالهم تمكنهم من العيش برفاهية.







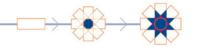
عوائق النمو الاقتصادي للأعمال الصغيرة أو متناهية الصغر

على الرغم من أن (74.8%) من الأعمال الصغيرة أو متناهية الصغر في الكرك ترغب بتوسيع أعمالها، إلا أن العديد منها تواجه تحديات تحدها من عمل ذلك.

تم سؤال العينة عما إذا كانت العناصر التالية تمثل معوقات لتطور مؤسساتهم:

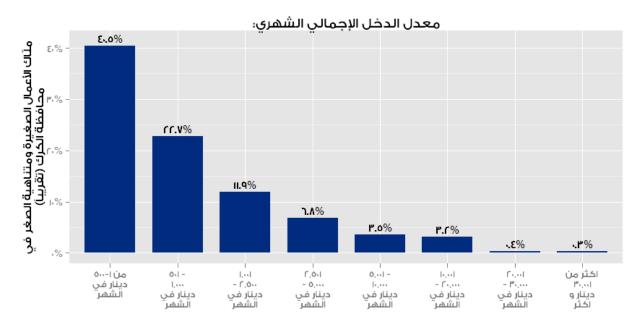
العائق (الكرك)	كامل العينة	حسب جن	س المالك
-	N=5,513	ذكر	أنثى
ضعف الطلب	%65.9	%65.8	%66.7
ضعف القوة الشرائية	%64.0	%63.6	%67.4
ارتفاع أسعار المدخلات	%51.3	%51.8	%47.0
غياب الدعم المالي	%41.1	%41.1	%41.0
غياب دعم العائلة	%36.8	%35.1	%50.3
غياب المزودين المناسبين	%33.2	%33.2	%33.3
سعر منتجات الشركة غير منافس	%32.8	%32.0	%39.2
لا يمكن المنافسة مع جودة المنتجات	%31.6	%31.6	%31.9
غياب المعلومات المتعلقة بالسوق	%26.8	%27.1	%24.7
قلة الخيارات من حيث الموارد البشرية	%26.5	%27.1	%21.6
ضعف مهارات التسويق	%25.7	%25.4	%28.1
عدم توفر شبكة مواصلات يمكن الاعتماد عليها	%25.1	%25.0	%26.1
ضعف المهارات الفنية	%24.1	%24.4	%22.2
ضعف مهارات الإدارة	%22.5	%22.3	%23.8

نتميز العقبات التي أقرت أغلب الأعمال بمواجهتها بأنها متعلقة بالاقتصاد الشامل بطبيعتها. كما يتصدر ضعف القوى الشرائية وضعف الطلب قائمة العقبات التي تحول أمام النجاح. على الرغم من أن أغلب الأعمال تفتقد العديد من آليات العمل المتعارف عليها مثل وجود حساب بالبنك أو تدريب، إلا أنها لا ترى ذلك كعائق أمام نجاحها. أقرت الأعمال في الكرك أكثر من المحافظات الشمالية أن غياب المزودين المناسبين هو عائق أمام نموهم (33.2% في الكرك، مقابل 19.6% لجميع محافظات الشمال).





الأداء المالي



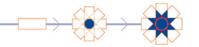
قالت (40.5%) من الأعمال الصغيرة و متناهية الصغر في الكرك أن حجم مبيعاتها الشهري يبلغ 500 دينار أو أقل (تعد هذه النسبة أقل من باقي المحافظات) لكن (10.7%) لم يكونوا متأكدين من الرقم أو رفضوا الإجابة. بالنظر إلى المعدل، نجد أن عوائد الأعمال البيتية والأعمال غير المسجلة ونظيراتها التي يديرها شخص واحد، منخفضة جداً.

أما بالنسبة للأرباح فقد بدى لنا أن الموضوع أكثر حساسية، فقد رفض (5.5%) الإجابة عن السؤال ؛ وقال (11%) أنهم لا يعرفون أرباحهم في الشهر الفائت. وبالنسبة للذين أجابوا، فقالوا أن متوسط أرباحهم يبلغ 300 دينار في الشهر، كما أجاب (63.9%) أنهم تمكننوا من اغلاق الشهر من غير أي ديون. تبين أن معدل التوفير الشهري في الكرك لدى الشركات هو 200 دينار أردني في الشهر.

%14.1

من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك توفر أموالاً بشكل شهرى %79.5

من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك لا توفر أي أموال بشكل شهرى





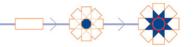
الحصول على تمويل

أكثر من نصف الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك ذاتية التمويل. وبالرغم من أن العديد من الملّك يصارعون للحصول على حياة كريمة، إلا أن (23.6%) منهم يقولون أنهم ليسوا بحاجة لقرض. وبناء عليه، لا تلعب المؤسسات التمويلية دوراً في عملية التطور الاقتصادي للأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، وهو أمر واضح للعيان إذ أن (19.5%) منها فقط تقدم للحصول على قروض في العام الماضي (تعد هذه النسبة أعلى من باقي المحافظات). يعود السبب الرئيس لذلك في الكرك هو أن الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لا يعتقدون أنهم بحاجة لقرض (23.6%).

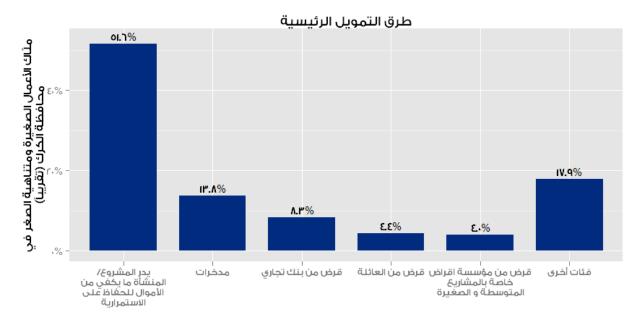
كون الكرك جزء من الشرق الأوسط، فالعامل الديني يلعب دور كبير في المسألة، مع أنه تأثيره أكبر في باقي المحافظات. وعلى الرغم من أن صعود المنتجات المصرفية الإسلامية يجعل هذا المبرر أقل قبولاً، إلا أن (18.5%) من الملّك قالوا أن السبب الرئيس لعدم الحصول على قرض هو ديني بحت. تبين الدراسة أيضاً أن أحد الأسباب هو التواصل شبه المقطوع بين أصحاب الأعمال ومصادر التمويل و أن أصحاب الأعمال غير مطلعين أصلاً على الأسواق المالية. تم الوصول لهذه القناعة من حقيقة أن (17.1%) فقط من الأعمال يملك حسابات بنكياً وأن معظم طلبات القروص تحصل على موافقة (89% منها) وأن (13.5%) منهم يعتقدون أن لديهم مصدراً واحداً فقط للتمويل متاحاً أمامهم.

أما من قالوا أنهم يلجأون للقروض، فقد بينوا أنهم يستخدمونها لشراء مصادر وإضافة منتجات وأنشطة لأعمالهم أو لتحسين وتطوير منتجاتهم الحالية. تبين أنه نادراً ما يُستخدم التمويل لشراء عقار (6.5%) أو تسديد ديون الشركة (6.2%) أو لتسديد ديون شخصية (8.9%).

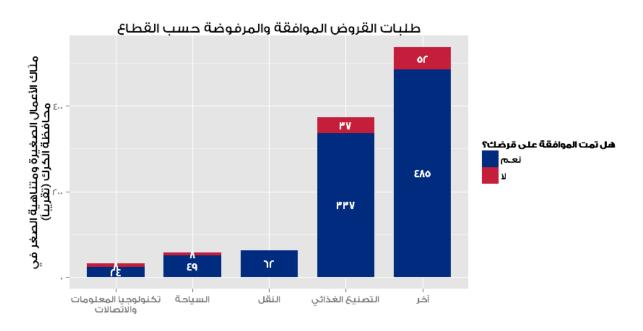
قد يكون سبب أخر لعدم طلب التمويل هو عدم وجود حساب بنكي للأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر (82.5). وحسب (55.5%) من هذه الأعمال، السبب وراء ذلك هو أن طبيعة عملهم تجبرهم على التعامل بالكاش أو أنهم يجدون الكاش أسهل. سبب أخر هو أن قلة مبيعاتهم لا تدعي لإنشاء حساب بنكي (23.1%)، أو لأسباب دينية (12.4%). أسباب أخرى مثل الرسوم البنكية والفوائد وقلة الثقة بالمؤسسات المالية وغيرها كانت أقل انتشاراً.

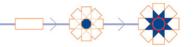






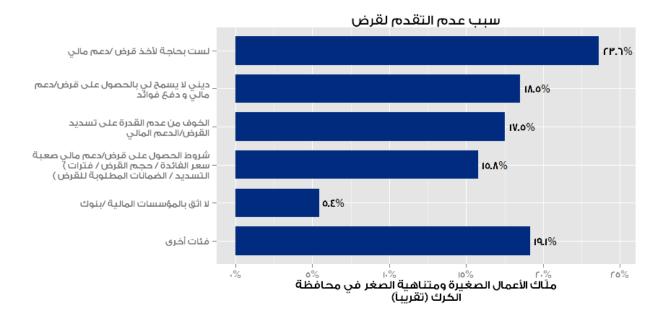
أكثر من نصف الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك ذاتية التمويل (51.6%). هناك أيضاً طرق تمويل أخرى أقل انتشاراً مثل التمويل من خلال المدخرات (13.8%)، أو بمساعدة العائلة والأصحاب (4.4% و 3.1%)، أو من خلال البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة (8.3%) و (4.0%).

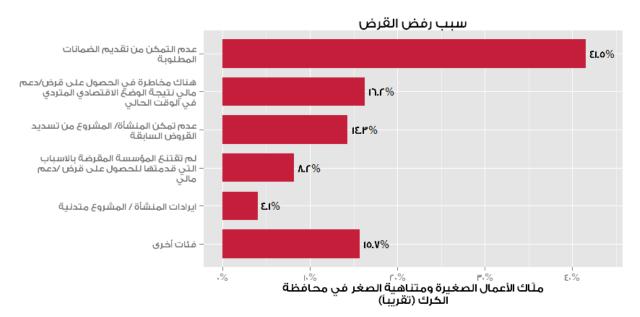




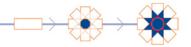








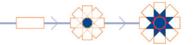
(62.2%) ممن حصلوا على قرض فعلوا ذلك عبر بنك، و (28.4%) حصلوا عليه عبر مؤسسة الاقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة. عدد قليل جداً من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك قال أنه حصل على تمويل من مؤسسات حكومية مثل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية و إرادة (1.9%)، مصدر تمويل أخر هو الجهات المانحة أو مشاريع ممولة من قبل جهات مانحة (0.4%)، وأخيراً من المقرضين الشخصيين (1.5%).





عند السؤال عن سبب اختيار مؤسسة بعينها، قال (40.3%) أنها قدمت أفضل الخيارات التمويلية، أما (14.5%) فقالوا أنهم اختاروها لأنها سهلة واجراءاتها بسيطة الفهم، فيما قال (13.5%) أنها كانت الخيار الوحيد.

يلاحظ وجود اختلاف كبير بين الذكور والإناث بالنسبة لمقدار المال المطلوب عند طلب القروض؛ فقد كان معدل طلب الذكور 3,756 ديناراً بينما كان أقل بكثير لدى الإناث عند 1,714 ديناراً. قد يعود سبب هذا التفاوت الى حقيقة أن جنس صاحب العمل مرتبط بقوة بالقطاع الفرعي للعمل وموقعه. أيضاً، يُعد الفرق في المبلغ المطلوب سبب لنجاح الاناث بالحصول على قروض أكثر من الذكور.





الأنظمة والعمليات والشبكات

يعد استخدام الحاسوب، سواء المرتبط بشبكة الإنترنت أو غير المرتبط، محدوداً لدى الأعمال (10.9%). بينما يبلغ معدل استخدام الهواتف الذكية (38.8%) و الهواتف المحمولة من غير الذكية (50.2%).

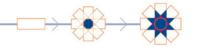
المصدر (الكرك)	كامل العينة	حسب جنس المالك		
	N=5,513	ذکر	أنثى	
هاتف محمول	%50.2	50.3%	48.9%	
هاتف ذکي	%38.8	38.5%	41.3%	
مركبة	%22.6	23.8%	12.9%	
مواقع تواصل اجتماعي	%9.1	9.3%	7.3%	
حاسوب (مع انترنت)	%8.9	9.3%	5.5%	
حاسوب (بدون انترنت)	%6.8	6.9%	5.7%	
اماكن عامة مجهزة بأجهزة كمبيوتر و ربط الالكتروني	%5.0	5.1%	3.6%	
بريد الكتروني	%4.2	4.5%	1.5%	

يستخدم (9.1%) فقط من الأعمال مواقع التواصل الاجتماعي كجزء من عملهم (17.1% يستخدمونه اما للعمل أو لغايات شخصية) في العام الماضي. وبالطبع فإن النسبة أكبر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حدة، كون البيئة الرقمية في صميم تخصصه. تعكس النسبة المنخفضة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي أن لدى القليل من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر فهم لهذه المواقع، وأن جمهور هذه المواقع أيضاً قليل. يعد استخدام البريد الاكتروني الأقل استخداماً بنسبة (4.2%).

التعاون مع أعمال أخرى

تعاون (79.8%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العام الماضي مع أعمال أخرى بشكل أو بأخر. وكان أكثر نوع تعاون أفقي متكرر هو لشراء المستازمات والخدمات والمعدات (67.1%). النوع الثاني هو تعاون على منتجات أو خدمات في السوق (44.2%) ونقاشات حول القطاع (34.3%). حوالي الثلث يعمل مع شركات أخرى لنقل البضائع لنقاط البيع.

أشكال التعاون الأخرى كانت أقل انتشار، فتعاون معظم الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لإعطاء دورات تدريبية أو منح شهادات يكون اما نادر أو لا يحصل من الأساس (الآيزو والاعتماد الدولي والاسعافات الأولية الخ).



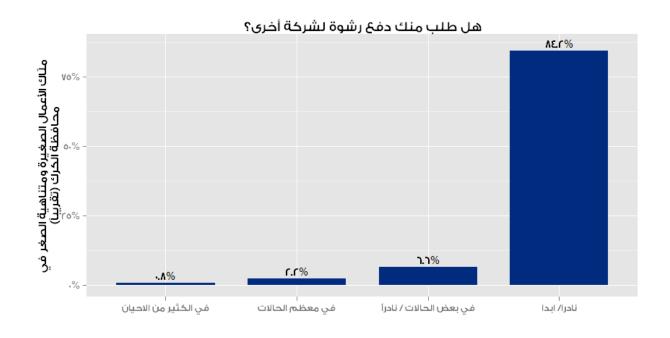


الربط الأفقي* (الكرك)	كامل العينة
_	N=5,513
شراء المستلزمات والخدمات والمعدات	67.1%
منتجات وخدمات السوق	44.2%
مناقشات عن قطاع العمل	34.3%
نقل البضائع لنقاط البيع	31.7%
أخرى	24.5%
الحصول على التدريب	21.2%
الحصول على شهادات	14.1%

^{*}تشمل أصحاب الأعمال الذين أجابوا "غالباً" أو "دائماً" لكل نوع من أنواع التعاون

الفساد

بالنسبة للرشوة، قالت (84.2)% من الأعمال أنه نادراً أو لم يسبق وأن طلب منها دفع مبالغ غير رسمية.







التخطيط المالي

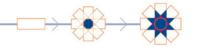
تحتفظ ثلاثة من كل أربعة أعمال في الكرك بنوع من أنواع السجلات المالية، ولكن الغالبية العظمى منها تكون يدوية (73.2%). أما بالنسبة لربع الأعمال فلا يحتفظون بسجلات على الإطلاق. وكإثبات على قلة التخطيط والتنظيم المالي، تعمل (51%) منها فقط على مقارنة نتائجها مع أهدافها.

العضوية والوصول الى الشبكات

معظم الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك لا تنضوي تحت لواء جمعيات أو اتحادات. إذا استثنينا غرفتي التجارة (34.8%) والصناعة (23.5%) – تعد هذه النسبة أعلى من باقي المحافظات. كما حصلت كل فئة من الإجابات على أقل من (12%). ضمت الفئات الجمعيات المهنية أو التجارية (11.2%)، والجمعيات التعاونية (6.8%)، واللجان القروية (2.6%)، والمجموعات الشبابية (3.8%)، والمجموعات النسائية (3.6%)، و المنظمات غير الحكومية (2.5%)، ومؤسسات الاقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة (3.4%)، والمجموعات غير الرسمية التي تعنى بالمدخرات و القروض (3.2%).

على الرغم من قلة عدد الأعمال المنخرطة بالقنوات الرسمية، إلا أن (69.4%) قالوا أنهم يستطيعون ترتيب اجتماع مع رئيس البلدية وتُعد هذه النسبة مرتفعة على مستوى الأردن. هذه النسبة تقل عندما يكون العمل مملوكاً من قبل أنثى (58.8%) مقارنة بتلك المملوكة من قبل ذكر (70.7%).

العضويات (الكرك)	كامل العينة	حسب د	بنس المالك
	N=5,513	ذکر	أنثى
غرفة التجارة	%34.8	%37.7	%11.7
غرفة الصناعة	%23.5	%25.5	%7.6
نقابات وجمعيات واتحادات	%11.2	%11.3	%10.3
جمعية تعاونية	%6.8	%6.6	%8.3
مجموعة غير رسمية تعنى بالمدخرات و القروض	%3.6	%3.8	%1.6
مجموعات نسائية	%3.4	%3.4	%3.5
لجنة قروية	%3.3	%3.5	%2.0
مجموعة شبابية	%3.2	%3.6	لا يوجد بيانات
مؤسساة اقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة	%2.6	%2.8	%0.5
منظمة غير الحكومية	%2.5	%2.8	%0.5

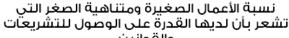


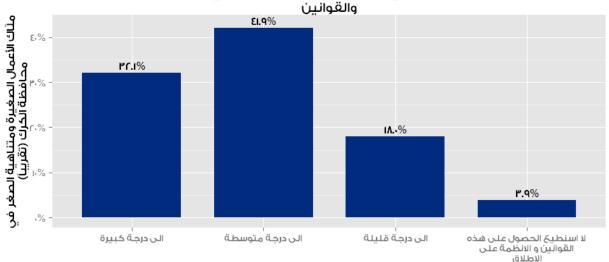


السياسات والتعليمات

يقول (79.8%) من أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك بأنهم على اطلاع بالقوانين والأنظمة التي تحكم عملهم.

وبما أن "الأمية الرقمية" مرتفعة، نجد أن حوالي ثلثي الأعمال تلجأ إلى مصادر تقليدية للحصول على معلومات، مثل أصدقائهم أو عائلاتهم أو البلدية أو أحد المحامين. نجد أيضاً أن نسبة الذين يلجؤون لمواقع الإلكترونية الحكومية (7.4%) فقط، بينما يعتقد معظم (79.8%) أصحاب الأعمال أن بمقدورهم الوصول بشكل جيد للمعلومات الخاصة بالسياسات والتعليمات، و (4.2%) أن هذه المعلومات غير مفيدة.





مصدر السياسات (الكرك)	كامل العينة	حسب جن	حسب جنس المالك	
	N=5,513	ذکر	أنثى	
العائلة والأصدقاء	%35.6	%37.6	%20.1	
البلديات المحلية	%28.8	%26.7	%45.5	
محامي	%13.8	%14.5	%7.6	
لا أعلم	%7.4	%7.9	%3.5	
المواقع الإلكترونية	%4.2	%3.6	%8.8	
مركز دعم أعمال	%2.9	%2.2	%8.3	
الأعمال والمشاريع المحلية	%1.5	%1.5	%1.5	
أخرى	%1.2	%1.3	%0.0	





أزمة اللاجئين السوريين

هناك اعتقاد قوي بين ملّك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في الكرك أن أزمة اللاجئين السوريين لم تُحدث أية تأثيرات إيجابية. يقول (58.4%) منهم أنها لم تُحدث أية تأثيرات إيجابية أو سلبية مهمة على عملهم على الإطلاق، بينما يعتقد (32.6%) أنها تشكل خطر على عملهم، و (7.9%) يعتبرونها فرصة فرصة لازدهار العمل.

على الرغم من الازدياد في أعداد اللاجئين السوريين، الا أن نسبة ضئيلة جداً (1.6%) قالت أنها توظف عمالة سورية، وبالنسبة لهؤلاء السبب هو أن لا يستطيعون ايجاد عمالة أردنية ترغب بالعمل لديهم. يعد هذا السبب مختلف في اربد حيث قال أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر أنهم يجنون أكثر بتوظيف عمالة سورية. ثاني سبب لتوظيف العمالة السورية هو لاعتقاد أصحاب الأعمال بأنهم يؤدون عملهم بشكل أفضل من العمال اللأخرين في السوق (31.6%).

بالنسبة للتأثيرات الإيجابية، يرى (23%) أن بإمكانهم رفع نسبة مبيعاتهم، بينما يعتقد (22.5%) أنه أصبح بإمكانهم رفع أسعارهم. و بالنسبة للتأثيرات السلبية، فهي المنافسة الزائدة (56.6%) وغلاء التكاليف (46.5%).

تركت الأزمة انطباعاً دائماً حيال الوصول وجودة الخدمات؛ يرى (72.1%) أن توفر السكن تأثر بشكل سلبي جراء الأزمة، وأكثر من النصف يعتقد أن التأثير السلبي ينطبق أيضاً على المياه (63.4%)، والرعاية الصحية (59.6%) والكهرباء (55.5%) والتعليم (55.5%). قالت نسبة أقل أنها لاحظت تأثيراً على توفر وجودة الوقود (البنزين والديزل)، والأمن والشرطية، و/أو الوصول للتمويل.

ں المالك	حسب جنس	كامل العينة	أكبر التأثيرات* لأزمة اللاجئين السوريين
أنثى	ذکر	N=5,241	
			ایجابی
%22	%23.1	%23	بيع منتجات وخدمات أكثر
%21.6	%22.6	%22.5	التقاضي أكثر مقابل البضائع
%16.6	%18.3	%18.1	ازدياد عدد العمال الفنيين والمختصين
			سلبي
%53.9	%56.9	%56.6	ازدياد المنافسة
%45.7	%46.6	%46.5	ازدياد التكاليف
%41.1	%39.3	%39.5	انخفاض الدعم الحكومي

^{*}تم استثناء بعض الفئات التي لم تحصل على نسب عالية

